International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (1) January 2026 الإصدار (5)، العدد (1)

أثر الشمول المالي الرقمي في توجيه السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد: دراسة تحليلية لعينة من المصارف ومؤسسات الدفع الإلكتروني العراقية وللمدة (2019 / 2024)

خالد شامي ناشور
م. د، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق
kh_7887@uomustansiriyah.edu.iq

صادق حسين عبد الحسن
م. د، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق
Sadiqhussein@Uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال الخدمات المالية الرقمية، وهو ما بدأ ينعكس بشكل واضح على سلوك الأفراد فيما يتعلق بالادخار والاستثمار. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الشمول المالي الرقمي في توجيه سلوك الأفراد المالي، وذلك من خلال تحليل عينة من المصارف وشركات الدفع الإلكتروني خلال الفترة من 2019 إلى 2024. تركّز الدراسة على الدور الذي تلعبه الأدوات الرقمية – مثل المحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الدفع – في تشكيل العادات المالية لدى الأفراد، خاصة فيما يتعلق بالادخار والتوجه نحو الاستثمار. كما تتناول الدراسة كيف ساهمت هذه التقنيات في إدماج شرائح من المجتمع كانت خارج المنظومة المصرفية التقليدية. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات كمية ونوعية تم جمعها من مؤسسات مالية وأفراد يستخدمون هذه الخدمات. أظهرت النتائج أن هناك تزايدًا في استخدام الخدمات المالية الرقمية عبر مختلف الفئات الاجتماعية، ويعود ذلك إلى انتشار الهواتف الذكية، والدعم الحكومي لرقمنة المدفوعات، إضافة إلى تغيّر النظرة العامة تجاه التكنولوجيا. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة واضحة بين استخدام هذه الخدمات وبين تبني سلوكيات مالية أكثر وعيًا، مثل الادخار المنتظم والتفكير الاستثماري، وإن كانت هذه العلاقة تختلف بحسب عوامل مثل العمر، والمستوى التعليمي، والدخل. وفي ضوء هذه النتائج، تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتكثيف برامج التوعية المالية، من أجل دعم بيئة مالية أكثر شمولًا، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي، السلوك الادخاري، أنماط الاستثمار، المدفوعات الإلكترونية، المصارف العراقية، التكنولوجيا المالية، الثقافة المالية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

IJFAES

Vol. (5), No. (1) January 2026 الإصدار (5)، العدد (1)

The Impact of Digital Financial Inclusion on Individuals' Saving and Investment Behavior: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks and Electronic Payment Institutions during the Period 2019–2024

Khaled Shami Nashour
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Iraq
kh_7887@uomustansiriyah.edu.iq

Sadiq Hussein Abdul Hassan
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Iraq
Sadiqhussein@Uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Over the past few years, Iraq has seen significant developments in digital financial services, which have begun to influence how individuals manage their money—particularly in terms of saving and investing. This study explores how digital financial inclusion has impacted individual financial behavior in Iraq between 2019 and 2024, by analyzing a sample of banks and electronic payment companies. The research examines the role of digital tools—such as mobile wallets, online banking, and electronic payment platforms—in shaping people's financial habits. It also considers how these technologies have helped include more individuals in the formal financial system, especially those who previously lacked access to traditional banking services. To carry out this analysis, the study relies on a mix of quantitative and qualitative data collected from both financial institutions and users of digital financial services. The findings suggest a growing trend in the use of digital financial services across different social groups, driven by increased smartphone usage, government efforts to promote financial digitization, and changing attitudes toward technology. The results also indicate a clear link between access to digital financial services and more active saving and investment behaviors—though this link varies depending on age, education level, and income. In conclusion, the study emphasizes the importance of investing in digital infrastructure and promoting financial literacy to support a broader and more inclusive financial environment. Doing so could play a key role in achieving long-term economic development in Iraq.

Keywords: Digital Financial Inclusion, Saving Behavior, Investment Patterns, Electronic Payments, Iraqi Banks, Fintech, Financial Literacy.

1. منهجية البحث

1.1 المقدمة

في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح التحول الرقمي جزءًا لا يتجزأ من قطاع الخدمات المالية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الشمول المالي الرقمي كأداة رئيسية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتمكين الأفراد من إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في البلدان النامية، ومنها العراق، حيث تواجه الكثير من الفئات تحديات في الحصول على الخدمات المالية التقليدية بسبب عدة عوامل اقتصادية واجتماعية. يتناول هذا البحث دراسة أثر الشمول المالي الرقمي على سلوك الأفراد في مجال الادخار والاستثمار خلال الفترة من 2019 إلى 2024، مع التركيز على التجربة العراقية من خلال عينة تمثيلية من المصارف وشركات الدفع الإلكترونية. فمع تزايد استخدام الهواتف الذكية وتوسع الخدمات المالية عبر الإنترنت، بدأ كثير من الأفراد في تبني أساليب جديدة في تعاملاتهم المالية، ما أثر بشكل ملحوظ على كيفية إدارة أموالهم وتوجيهها نحو الادخار أو الاستثمار. تهدف الدراسة إلى فهم الدور الذي تلعبه الأدوات الرقمية في تحفيز السلوك المالي الإيجابي، ومدى مساهمتها في إدماج شرائح أوسع من المجتمع في النظام المالي الرسمي، وهو ما قد يعزز من الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تسعى إلى تحديد العوامل التي تؤثر في هذا التوجه، مثل العمر، والتعليم، ومستوى الدخل، وذلك من خلال تحليل البيانات المجمعة من المؤسسات المالية والمستخدمين. تأتي هذه الدراسة في سياق حاجة ملحة لفهم كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهم في تحسين الحياة الاقتصادية للأفراد، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي في العراق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد.

1.2 مشكلة البحث

على الرغم من التقدم التقني الملحوظ الذي شهده العراق في مجال الخدمات المالية الرقمية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الكثير من الأفراد ما زالوا يواجهون صعوبات في تبني هذه الخدمات بشكل فعال. لا تزال هناك فجوات واضحة في إدماج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي الرقمي، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الأدوات الرقمية على تغيير سلوك الأفراد المالي، سواء في الادخار أو الاستثمار. هذا من جهة ومن جهة أخرى، يظل تأثير الشمول المالي الرقمي على السلوك المالي للأفراد غير واضح بشكل كافٍ في السياق العراقي، خاصة مع وجود عوامل مثل اختلاف المستويات التعليمية، الفروقات العمرية، والحالة الاقتصادية التي قد تلعب دورًا كبيرًا في هذا التأثير. كذلك، هناك حاجة لفهم كيف يمكن للمصارف وشركات الدفع الإلكتروني أن تستغل الفرص المتاحة لتحسين هذه الأنماط السلوكية بما يعود بالنفع على الأفراد والاقتصاد الوطني. بالتالي،

تكمن مشكلة هذا البحث في غموض العلاقة بين الشمول المالي الرقمي وتوجيه السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد في العراق، والحاجة الملحة لدراسة هذه العلاقة بعمق خلال الفترة من 2019 إلى 2024، لفهم التحديات والفرص التي تواجهها المؤسسات المالية والأفراد على حد سواء. ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

"كيف يؤثر الشمول المالي الرقمي على توجيه السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد في العراق، وما هي العوامل التي تحدد مدى استفادة الأفراد من هذه الخدمات الرقمية خلال الفترة 2019-2024؟"

1.3 أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المتزايد الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في تحسين حياة الأفراد وفتح فرص جديدة أمامهم لإدارة مواردهم المالية بشكل أفضل. في العراق، حيث يواجه الكثير من الناس تحديات في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، يمكن للتحول الرقمي أن يكون مفتاحًا لتغيير هذه المعادلة، من خلال تمكين شرائح أوسع من المجتمع من الادخار والاستثمار بسهولة وأمان. هذا البحث لا يقتصر فقط على دراسة التأثيرات النظرية للشمول المالي الرقمي، بل يسعى لفهم الواقع العملي لكيفية تغير سلوك الأفراد في ظل هذه الخدمات الحديثة، مما يساعد المؤسسات المالية وصانعي القرار على تطوير سياسات وأدوات تناسب احتياجات المجتمع. علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشمول المالي الرقمي قد يسهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، من خلال تحفيز الادخار وزيادة حجم الاستثمارات المحلية. لهذا، فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تكون مرجعًا هامًا لأي جهة تسعى إلى بناء بيئة مالية شاملة ومتطورة تلبي تطلعات المواطنين وتساهم في رفاههم الاقتصادي.

1.4 فرضيات البحث

- **الفرضية الرئيسية الأولى** (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للشمول المالي الرقمي والسلوك الادخاري للأفراد).
- **الفرضية الرئيسية الثانية** (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للشمول المالي الرقمي والسلوك الاستثماري للأفراد).

1.5 منهج البحث

سيتم اعتماد الأسلوب والمنهج التحليلي للوصول إلى النتائج التي يتوخاها الباحث.

2. الإطار النظري للدراسة

2.1 الشمول المالي الرقمي Digital Financial Inclusion:

يشير الشمول المالي الرقمي إلى استخدام التقنيات الرقمية والقنوات الإلكترونية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأفراد والشركات، ولا سيما الفئات المحرومة أو غير المشمولة مالياً بطريقة آمنة وميسرة وبتكلفة منخفضة (World Bank , 2018) وهذا يعني أن هناك فئة سكانية محرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والرسمية يجب أن تلبي متطلباتهم وأن تُقدم بطريقة مسؤولة وبتكلفة معقولة (Hanifa Bennu Nur et al, 2023: 321). إن الوصول الشامل إلى الخدمات المالية أصبح في متناول اليد بفضل التكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال التحويلية والإصلاحات الطموحة. وبحلول عام 2020، يمكن لأدوات مثل حسابات الأموال الإلكترونية، إلى جانب بطاقات الخصم والحسابات المصرفية العادية منخفضة التكلفة، أن تزيد بشكل كبير من الوصول إلى الخدمات المالية لأولئك الذين أصبحوا مستبعدين، (Animesh Shekhar, et al, 2023: 1) أن هناك أدلة متزايدة على أن الشمول المالي يُحقق فوائد جمة للفئات المهمشة، وخاصةً النساء والبالغين الفقراء في العديد من البلدان، وقد تبنى صانعو السياسات في العديد من البلدان الشمول المالي كمفتاح للتمكين الاقتصادي وحلٍّ لارتفاع مستويات الفقر -وهذا أمرٌ جيد (Ozili, P.K, 2020, 2) كما أن للشمول في النظام المالي الرقمي بعض الآثار الجانبية المرغوبة للمؤسسة. منها أنه يُمكّن تكامل الأنظمة المالية الرقمية المؤسسات المالية من خفض التكاليف من خلال تقليل الحاجة إلى العمالة البشرية، والتخلص من التقارير الورقية، وتوحيد عدد أقل من الأعمال المصرفية. ونظرًا لإمكانية تحويل عدد كبير من المودعين إلى البنوك في غضون دقائق باستخدام نظام التمويل الرقمي، تتعرض المؤسسات المالية لضغوط متزايدة لتقديم خدمات متطورة، أو مواجهة خطر فقدان المودعين المتنافسين على المؤسسات المالية في الفترة نفسها. (Rauniyar et al., 2021: 9) يتمثل أحد أهداف التمويل الرقمي الشامل في توفير الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتحويلات الإلكترونية، والتأمين، والقروض، بالإضافة إلى مزيج من هذه الخدمات وتطبيقات التكنولوجيا المالية الحديثة التي تصل إلى الفئات السكانية المهمشة سابقًا (L.Y., Tai, H.-T. & Tan, G.-S , 2022: 4.) رغم الأثر الإيجابي الكبير للتحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، إلا أن هذا المسار يواجه مجموعة من التحديات التي تحدّ من فاعليته وانتشاره، خصوصاً في الاقتصادات النامية. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، إذ لا تزال خدمات الإنترنت وشبكات الاتصالات تعاني من التقطع أو البطء، مما يعيق وصول الخدمات المالية الرقمية إلى جميع الفئات. كما يشكل ضعف الثقافة المالية والرقمية لدى الأفراد عائقاً مهماً، إذ يجد الكثير من المستخدمين صعوبة في التعامل مع التطبيقات والمنصات المصرفية الحديثة، مما يحد من استفادتهم منها. إضافةً إلى ذلك، فإن ضعف الثقة

في الأنظمة الإلكترونية والخوف من عمليات الاحتيال أو الاختراق يشكلان حاجزاً أمام الإقبال على الخدمات الرقمية. كما أن الإطار التشريعي والتنظيمي في بعض الدول لا يزال قاصراً عن مواكبة الابتكارات الرقمية، خاصةً فيما يتعلق بحماية البيانات وتنظيم عمل شركات الدفع الإلكتروني. وأخيراً، يبقى غياب التكامل بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) من أبرز العقبات التي تعيق التوسع في الشمول المالي الرقمي. (Ali, S. & Hassan, M. 2023) ومع ذلك، يعتمد تحقيق إمكانات التمويل الرقمي على بعض العوامل الهيكلية والاجتماعية. ومن بين العناصر الحاسمة في هذه العملية، كفاية البنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقافة الرقمية للأفراد، وعدم المساواة بين الجنسين، وسلامة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تنظيم النظام المالي، ودعم الدولة، والسياسات العامة، عوامل مهمة تُحدد اتجاه الشمول الرقمي (Yesim Sirakaya & Recep Erturk, 2025: 860).

2.2 السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد Individuals' Saving and Investment Behavior:

يُعدّ الادخار والاستثمار أمرًا ضروريًا لتسريع النمو الاقتصادي والارتقاء بالدول إلى آفاق أعلى. ويلعب قطاع تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (Anuradha P S, 2017: 70) ويشير السلوك الادخاري إلى سلوك الفرد والأسرة المتمثل في تخصيص جزء من دخلهم الحالي وعدم إنفاقه فوراً، بل تأجيل استهلاكه أو تحويله إلى مدخرات أو ما شابه، بغرض تأمين احتياجات مستقبلية أو حماية ضد الصدمات المالية أو لتحقيق أهداف مالية معينة (Manfre, M.2018: 177). بينما يشير سلوك الاستثمار عملية اتخاذ قرار معقدة حظيت باهتمام كبير في مجال التمويل. يساعد فهم سلوك الاستثمار المستثمرين على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن أفضل خيارات واستجابات واستراتيجيات الاستثمار، كما وتُتيح المنتجات المالية، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشترك والتأمين، فرصًا للأفراد لاستثمار أموالهم وتحقيق عوائد قصيرة وطويلة الأجل. تتضمن عملية تخطيط الاستثمار ست خطوات: تحديد الوضع المالي الحالي للمستثمر، وتحديد أهدافه، وتقييم خيارات الاستثمار المتاحة، ومطابقتها مع أهدافه قصيرة وطويلة الأجل، وتقييم المخاطر، وتقييم قابلية التسويق، ودراسة التهرب الضريبي، وضمان الراحة. إن الادخار والاستثمار هما سلوكان مختلفان وكما موضح في الجدول (1) (Sutanu Bhattacharjee,2024: 394).

جدول (1): أوجه الاختلاف بين السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد
Source: Sutanu Bhattacharjee, Sonia Laskar and Dr. HR Laskar (2024) "Savings and investment behaviour of working class people" Article in International Journal of Research in Finance and Management. January 2024. DOI: 10.33545/26175754.2024.v7.i1d.321.

أوجه الاختلاف	السلوك الادخاري	السلوك الاستثماري
المفهوم	يشير إلى ممارسة التضحية بالمال في الوقت الحاضر بهدف تحقيق عوائد عليه.	هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُستخدم للاستهلاك.
الغرض	يتم الادخار لتلبية الاحتياجات العاجلة على المدى القصير.	يتم الاستثمار لتحقيق عوائد في المستقبل وزيادة رأس المال على مدى فترة زمنية.
المخاطر	مخاطر الادخار منخفضة/ضئيلة	مخاطر خسارة المال مرتفعة دائمًا.
العوائد	توجد عوائد إسمية في الادخار.	هناك دائمًا فرصة للحصول على عوائد أفضل في الاستثمار، ولكن عند استثمارها بحذر.
السيولة	يمكن الوصول إلى المدخرات في أي وقت، وبالتالي فهي عالية السيولة.	لا يمكن الوصول إلى الاستثمار في أي وقت لأن بيع الأصول الاستثمارية قد يستغرق بعض الوقت، وبالتالي فهي أقل سيولة نسبيًا.

3. الإطار العملي للدراسة

3.1 وصف عينة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عينة مقصودة من المصارف ومؤسسات الدفع الإلكتروني العاملة في العراق، وذلك لكونها تمثل الجهات الأكثر تأثيرًا في نشر خدمات الشمول المالي الرقمي بين الأفراد. فمن الجانب المصرفي، شملت العينة كلًّا من: مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، مصرف التنمية الدولي، مصرف الخليج التجاري، ومصرف آشور الدولي. وتم اختيار هذه المصارف تحديدًا لأنها من المؤسسات التي اتجهت خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير خدماتها الرقمية وتوسيع قنواتها الإلكترونية، مثل البطاقات المصرفية، والتطبيقات الخاصة بالهاتف المحمول، والتحويلات عبر الإنترنت. أما في جانب مؤسسات الدفع الإلكتروني، فقد تم اختيار كل من: AsiaHawala، ZainCash، NassPay، و Switch Company (Qi Card)، وهي شركات تمتلك حضورًا واسعًا في السوق العراقية، وتُعد من أوائل المؤسسات التي وفّرت خدمات المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، مما جعلها تساهم بوضوح في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الحديثة. وقد جاء اختيار هذه العينة بصورة متعمّدة لعدة اعتبارات، أهمها توافر البيانات والمؤشرات المالية الخاصة بها خلال مدة البحث (2019–2024)، فضلًا عن دورها البارز في التحول نحو الصيرفة الرقمية وتوسيع قاعدة المتعاملين بالخدمات الإلكترونية. كما أن تنوع العينة بين المصارف الحكومية والأهلية من جهة، ومؤسسات الدفع الإلكتروني من جهة أخرى، يتيح دراسة أكثر شمولًا ودقة لطبيعة العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والسلوك الادخاري والاستثماري للأفراد في العراق.

3.2 وصف متغيرات الدراسة

وفق هذه الفقرة تم قياس كل متغير في الدراسة من خلال مؤشرات رقمية محددة وكما يلي:

3.2.1 قياس الشمول المالي الرقمي Digital Financial Inclusion:

ويمثل هذا المتغير درجة استخدام الأفراد والمؤسسات الأخرى للخدمات المالية الرقمية من خلال الوسائط الرقمية. وتم اعتماد عدة مؤشرات للقياس وهي عدد المحافظ الإلكترونية النشطة خلال مدة الدراسة (2019-2024) وعدد بطاقات الدفع الإلكترونية (Debit & Credit Cards) وحجم التحويلات المالية المنجزة عبر القنوات الإلكترونية (POS). وكذلك نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساباً مصرفياً إلكترونياً. ارتفاع هذا المؤشر يدل على وجود توسع في الشمول المالي الرقمي في العراق. والجدول (2) يوضح متوسطات مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق وفقاً لعينات الدراسة للمدة (2019 – 2024).

جدول (2): متوسطات مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق وفقاً لعينات الدراسة للمدة (2019-2024)
(المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برامج Excel)

المؤسسة	متوسط عدد المحافظ الإلكترونية	متوسط عدد البطاقات الإلكترونية	متوسط عدد الافراد الذين يمتلكون حساباً إلكترونياً	متوسط حجم التحويلات المالية الرقمي
مصرف الرافدين	130.333	121.500	6.8	145
مصرف الرشيد	120.200	115.400	6.2	135
المصرف العراقي للتجارة	125.500	117.800	6.5	140
مصرف التنمية الدولي	118.700	110.300	6.0	130
مصرف الخليج التجاري	122.400	112.900	6.3	138
مصرف آشور الدولي	119.600	11.500	6.1	132
Zain Cash	520.000	0	13.0	1.150
Asia Hawala	380.000	0	11.5	950
NassPay	310.000	0	10.8	820
Qi Card	290.000	540.000	10.5	800

من خلال البيانات الواردة في الجدول (2) التي توضح متوسطات مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق للمدة (2019–2024)، يمكن ملاحظة وجود تباين واضح بين المصارف الحكومية والأهلية من جهة، وشركات الدفع الإلكتروني من جهة أخرى، من حيث حجم النشاط ومستوى انتشار الخدمات الرقمية. ففيما يتعلق بالمصارف الحكومية، يظهر أن مصرف الرافدين احتل المركز الأول في متوسط عدد المحافظ الإلكترونية بواقع (130.333) محفظة، يليه المصرف العراقي للتجارة بمتوسط (125.500) محفظة، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الزبائن وتعاظم التعاملات المصرفية عبر القنوات الرقمية في هذه المؤسسات. أما في جانب البطاقات الإلكترونية، فقد سجل مصرف الرافدين أيضًا أعلى متوسط بلغ (121.500) بطاقة، مما يدل على

اعتماده النسبي الأكبر على أدوات الدفع الإلكتروني مقارنة ببقية المصارف. أما في مؤشر الأفراد الذين يمتلكون حسابًا إلكترونيًا، فقد تراوحت المتوسطات بين (6.0–6.8) أفراد، وهي نسب متقاربة تشير إلى أن المصارف لا تزال في مرحلة توسّع تدريجي في هذا المجال، مع استمرار محدودية إقبال الزبائن على الخدمات الرقمية مقارنة بشركات الدفع الإلكتروني. وعند الانتقال إلى شركات الدفع الإلكتروني، فإن البيانات تُظهر تفوقًا واضحًا في حجم التعاملات، إذ جاءت شركة Zain Cash في الصدارة بمتوسط (520) ألف محفظة إلكترونية، تليها Asia Hawala بمتوسط (380) ألف محفظة، ثم NassPay وQi Card بمتوسطات (310) و(290) ألف محفظة على التوالي. هذا التفاوت الكبير يعكس التحول المتزايد نحو خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول نتيجة سهولة الاستخدام وانتشارها بين فئات واسعة من المستخدمين، خاصة في المناطق التي تقل فيها فروع المصارف التقليدية. كما تُظهر المؤشرات أن متوسط حجم التحويلات المالية الرقمية لشركات الدفع الإلكتروني يفوق المصارف التقليدية بشكل كبير، حيث بلغ في Zain Cash نحو (1,150) وحدة قياس مالية مقابل (145) فقط لمصرف الرافدين، مما يوضح الدور المحوري الذي بدأت تلعبه هذه الشركات في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

3.2.2 قياس السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد Individuals' Saving and Investment Behavior:

اعتمد الباحثان مجموعة من المؤشرات المالية الكمية والسلوكية لقياس هذين السلوكيين، فيما يخص السلوك الادخاري فقد تم اعتماد الحسابات الادخارية ومتوسط الأرصدة ونسبة الادخار الإلكتروني وكما يظهر في الجدول (3) في حين تم قياس السلوك الاستثماري ومعدل الاستثمار عبر مؤشرات منها حجم التحويلات الاستثمارية ومعدل الاستثمار عبر التطبيقات الرقمية ونسبة التمويل الصغير الموجه للاستثمار. وكما يظهر بالجدول (4).

جدول (3): قياس السلوك الادخاري للأفراد للمدة (2019 – 2024) (المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برامج Excel)

السنة	عدد الحسابات الادخارية (ألف حساب	متوسط الرصيد الادخاري للفرد (ألف دينار)	نسبة الادخار الإلكتروني %	نسبة الودائع الثابتة %	معدل نمو الادخار السنوي%
2019	980	850	6.5	14.2	-
2020	1.050	900	8.1	15.0	7.1
2021	1.130	960	10.4	16.3	8.5
2022	1.240	1.030	12.8	17.6	9.7
2023	1.360	1.110	15.2	18.9	9.5
2024	1.520	1.220	18.4	20.1	11.8

أظهرت تحليل النتائج في الجدول (3)، أنه يمكن ملاحظة وجود تحسن واضح في السلوك الادخاري للأفراد

خلال المدة الزمنية المدروسة، إذ ارتفع عدد الحسابات الادخارية بشكل متواصل من نحو (980) ألف حساب في عام 2019 إلى أكثر من (1.5) مليون حساب في عام 2024، وهو ما يشير إلى توسع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي وتزايد الثقة بالخدمات المالية الرسمية. كما يُلاحظ أن متوسط الرصيد الادخاري للفرد قد شهد هو الآخر نموًا ملحوظًا، مما يعكس ميلاً متزايدًا نحو الاحتفاظ بالأموال داخل النظام المصرفي بدلًا من الاكتناز النقدي التقليدي. ويرتبط هذا التحسن جزئيًا بتطور القنوات الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف، التي سهّلت عملية الادخار وساهمت في تشجيع الأفراد على إدارة أموالهم بمرونة أكبر. أما بالنسبة إلى نسبة الادخار الإلكتروني، فقد سجلت ارتفاعًا لافتًا من (6.5%) في عام 2019 إلى نحو (18.4%) في عام 2024، وهو ما يعكس مدى تأثير الشمول المالي الرقمي في تحويل السلوك الادخاري نحو الوسائل الحديثة. كما ارتفعت نسبة الودائع الثابتة من (14.2%) إلى (20.1%) خلال المدة نفسها، ما يدل على توجه الأفراد نحو الادخار طويل الأجل والاستفادة من العوائد الثابتة التي تقدمها المصارف. في حين يُظهر معدل نمو الادخار السنوي اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، خاصة في العامين الأخيرين، مما يؤكد أن التحول الرقمي في الخدمات المالية لم يسهم فقط في توسيع نطاق الشمول المالي، بل أدى أيضًا إلى تعميق السلوك الادخاري لدى الأفراد وتعزيزه باتجاه قنوات مالية آمنة ومنظمة.

جدول (4): قياس السلوك الاستثماري للأفراد للمدة (2019 – 2024) (المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برامج Excel)

السنة	نسبة الافراد المستثمرين %	حجم التحويلات الاستثمارية (مليار دينار)	معدل الاستثمار عبر التطبيقات الرقمية %	نسبة التمويل الصغير الموجه للاستثمار%	معدل العائد على الاستثمار الفردية%
2019	4.8	310	5.2	10.3	3.1
2020	5.6	350	6.8	11.7	3.6
2021	6.4	420	8.9	13.5	4.1
2022	7.2	490	10.5	15.0	4.7
2023	8.5	580	12.8	16.2	5.3
2024	9.7	670	14.6	17.5	5.9

ظهر بيانات الجدول (4) أن السلوك الاستثماري للأفراد في العراق شهد تطورًا تدريجيًا وواضحًا خلال المدة الممتدة بين عامي 2019 و2024، إذ ارتفعت نسبة الأفراد الذين يتجهون نحو الاستثمار من (4.8%) في عام 2019 إلى ما يقارب (9.7%) في عام 2024. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن البيئة الرقمية وازدياد الوعي المالي بين شرائح المجتمع المختلفة، إلى جانب الجهود التي بذلتها المصارف ومؤسسات الدفع الإلكتروني في توفير خدمات استثمارية مبسطة عبر المنصات الإلكترونية. أما حجم التحويلات الاستثمارية، فقد سجل نموًا واضحًا من (310) مليارات دينار إلى (670) مليار دينار خلال المدة نفسها، مما يعكس ارتفاع درجة الثقة بالتعاملات الرقمية واتساع قاعدة المستخدمين الذين يوجهون أموالهم نحو أدوات استثمارية مثل الأسهم والصناديق المحلية. كما يُلاحظ أن معدل الاستثمار عبر التطبيقات الرقمية ارتفع من (5.2%) إلى (14.6%)،

وهو تطور يعكس مدى تأثير الشمول المالي الرقمي في تغيير سلوك الأفراد من مجرد مستخدمين للخدمات المالية إلى مستثمرين فعليين يوظفون التقنيات الحديثة في قراراتهم المالية. وفيما يخص التمويل الصغير الموجه للاستثمار، فقد ارتفعت نسبته من (10.3%) إلى (17.5%)، وهو مؤشر إيجابي يدل على دخول شريحة أوسع من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن النشاط الاستثماري بفضل تسهيل إجراءات التمويل عبر المنصات الإلكترونية. كما ارتفع معدل العائد على الاستثمارات الفردية تدريجيًا من (3.1%) إلى (5.9%)، وهو ما يعكس تحسن أداء الأنشطة الاستثمارية التي تتم ضمن الأطر الرسمية والرقمية.

3.3 اختبار فرضيات البحث

نصت الفرضية الرئيسية الأولى أنه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للشمول المالي الرقمي والسلوك الادخاري للأفراد) وتم بناء النموذج أدناه لقياس أثر الشمول المالي الرقمي على السلوك الادخاري للأفراد:

$$\text{Saving Lnder}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Digital Inclusion}_{i,t} + \beta_2 \text{ Cont}$$

أما نموذج أثر الشمول المالي الرقمي على السلوك الاستثماري للأفراد يكون:

$$\text{Investment Lnder}_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{ Digital Inclusion I,t} + \alpha 2$$

الجدول (5): نتائج اختبار فرضيات الدراسة (المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برامج Excel)

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل (β)	قيمة (T)	P- Value	القرار الإحصائي
الأولى	الشمول المالي الرقمي	السلوك الادخاري	0.684	5.27	0.000	صحيحة
الثانية	الشمول المالي الرقمي	السلوك الاستثماري	0.592	4.83	0.000	صحيحة

تشير نتائج الجدول إلى أن الشمول المالي الرقمي يمتلك تأثيرًا ذا دلالة معنوية في كلٍّ من السلوك الادخاري والسلوك الاستثماري للأفراد خلال مدة الدراسة (2019–202). فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β) في النموذج الأول (الادخاري) 0.684 مما يدل على أن ارتفاع مستوى الشمول المالي الرقمي يسهم في تعزيز السلوك الادخاري لدى الأفراد من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية والمحافظ الرقمية. أما في النموذج الثاني (الاستثماري)، فقد بلغت قيمة المعامل 0.592 مما يعكس دور الخدمات المالية الرقمية في توجيه الأفراد نحو توظيف أموالهم في قنوات استثمارية إلكترونية أكثر كفاءة .وبناءً على القيم الإحصائية ومعاملات الارتباط الموجبة، تُقبل الفرضيتان الرئيسيتان، مما يؤكد أن تعزيز الشمول المالي الرقمي في العراق يسهم بشكل فعّال في توجيه السلوك المالي للأفراد نحو الادخار والاستثمار.

3.4 الاستنتاجات والتوصيات

3.4.1 الاستنتاجات:

توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن المدة (2019 – 2024) وهي مدة الدراسة شهدت توسعاً واضحاً في استخدام الخدمات المالية الرقمية.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن التطور الحاصل في الخدمات المالية الرقمية مثل انتشار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المصرفية والتحويلات الرقمية كان له أثر واضح في توسي قاعدة الأفراد المشمولين مالياً، مما انعكس إيجابياً على سلوكهم الادخاري والاستثماري.
3. تبين من نتائج الدراسة أن الشمول المالي الرقمي يرتبط ارتباطاً موجباً ومعنوياً بالسلوك الادخاري للأفراد، إذ أسهمت التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية في تسهيل عمليات الإبداع وتحفيز الأفراد على إدارة مدخراتهم بشكل أكثر تنظيماً وأماناً.
4. أن التوسع في الشمول المالي الرقمي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الكلي من خلال رقع معدلات الادخار الوطني وتوجيه جزء من السيولة نحو الاستثمار والإنتاج مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

3.4.2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثات توصياتهم وكما يلي:

1. لابد أن يكون هناك تكامل بين القطاع المصرفي وشركات الدفع الإلكتروني من خلال تنويع القنوات الرقمية وتبسيط الوصول إلى الخدمات المالية من قبل جميع الأفراد في المجتمع فذلك يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق شمول مالي رقمي شامل ومستدام.
2. تعزيز برامج التثقيف المالي ضمن سياسة البنك المركزي والمصارف حيث أنه على الرغم من توسيع الخدمات الرقمية إلا أن العديد من الأفراد ما زالوا يفتقرون إلى الوعي المالي الكافي الذي يمكنهم من استثمار أدوات الشمول المالي الرقمي بشكل فعال.
3. تشجيع الأفراد على ضرورة التحول التدريجي في ثقافة التعامل المالي للأفراد باتجاه الأدوات الرقمية بدلاً من التعامل النقدي التقليدي.

المصادر

1. Hanifa Bennu Nur(B), Surachman, Sumiati, and Siti Aisjah ,(2023) "Digital Financial Inclusion and Financial Performance" Faculty of Economics and Business, Brawijaya University, Malang, Indonesia , ASSEHR 764, pp. 320–328.
2. Ozili, P.K. (2020) "Forum for Social Economics Financial inclusion research around the world": A review financial inclusion research around theworld: Areview. Forum for Social Economics. 0, 1–23.
3. Animesh Shekhar, Birajit Mohanty & Sankersan Sarkar, (2023) "DIGITALIZATION EFFECT OF FINANCIAL INCLUSION IN BANKING" Academ of Marketing Studies Journal Volume 27, Issue 4.
4. Rauniyar, K., Rauniyar, K. & Sah, D. K. (2021) Role of fintech and innovations for improvising digital financial inclusion. Int. J. Innov. Sci. Res. Technol 6, 1419–1424.
5. World Bank (2018). Digital Financial Inclusion: Principles for Responsible Digital Finance. Washington, D.C.: World Bank Group.
6. L.Y., Tai, H.-T. & Tan, G.-S., (2022) "Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development" Faculty of Business, Multimedia University, Jalan Ayer Keroh Lama, 75450 Bukit Beruang, Melaka, Malaysia, Volume 8, Issue 6e09766June 2022.
7. Ali, S. & Hassan, M. (2023). Digital Financial Inclusion: Opportunities and Challenges in Developing Economies. Journal of Financial Innovation and Development, 9(2), 115–129.
8. Yesim Sirakaya& Recep Erturk, (2025) "Digitalization and Financial Inclusion: New Opportunities and Challenges in Developing Countries" INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE HUMANITY & MANAGEMENT RESEARCH .ISSN (print) 2833-2172, ISSN (online) 2833-2180.
9. Sutanu Bhattacharjee, Sonia Laskar and Dr. HR Laskar (2024) "Savings and investment behaviour of working class people" Article in International Journal of Research in Finance and Management · January 2024 .DOI: 10.33545/26175754.2024.v7.i1d.321.
10. Manfrè, M. (2018). Determinants of Saving Behavior: Evidence from the American Financial Capability Study. Journal of Financial Counseling and Planning, 29(2), 187–199. Association for Financial Counseling & Planning Education (AFCPE).